

Distr.: General  
19 March 2018  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والستون

١٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة  
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية  
العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:  
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في  
القرن الحادي والعشرين": التحديات  
والفرص في مجال تحقيق المساواة بين  
الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات

## جلسة تحاور رفيعة المستوى موضوعها: التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وتحقيق نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠٢٠

### موجز الرئيس

- ١ - في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨، عقدت لجنة وضع المرأة جلسة تحاور رفيعة المستوى عن موضوع "التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وتحقيق نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠٢٠".
- ٢ - وتولت كوكي مولي غرينيون، نائبة رئيسة لجنة وضع المرأة، رئاسة الحوار وإدارته، وأدلت ببيان استهلاكي وبملاحظات ختامية. وشارك في الحوار وزراء ومسؤولون حكوميون رفيعو المستوى من ٢٢ دولة عضوا، إضافةً إلى ١١ متكلماً وُجّهت إليهم دعوة للحضور وكانوا يمثلون مجموعات شتى من أصحاب المصلحة.



### التدابير المتخذة في مجال السياسة العامة من أجل التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين

٣ - شدد المشاركون على التزامهم بالتعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وأوضحوا الإجراءات المتخذة والاستثمارات المضطلع بها، أو المقررة، لتحقيق نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠٢٠، بمناسبة حلول الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. وقد تسنى تعجيل وتيرة التقدم المحرز في هذا المجال بفضل ما أبدته الحكومات من روح قيادية، مع إعطائها الأولوية للعمل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، وسعيها لتعزيز التعاون والشراكات فيما بين أصحاب المصلحة من أجل القضاء على أوجه التمييز ومظاهر عدم المساواة التي تواجهها النساء والفتيات. وساهمت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في توليد الزخم اللازم للعمل دعماً للنساء والفتيات.

٤ - وعرض المشاركون القوانين والسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية التي يجري تسخيرها ووضعها من أجل التعجيل بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين. وشملت هذه التدابير اتخاذ خطوات لإدماج منظور جنساني في السياسات والبرامج، بما في ذلك وضع الاستراتيجيات في مجالات المالية والعمالة والحد من الفقر. وقدم المشاركون أمثلة على استراتيجيات وطنية شاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين، وخدمات تراعي الاعتبارات الجنسانية، وتدابير ترمي إلى الحد من العراقيل التي تعترض مشاركة المرأة في الميدانين الاقتصادي والسياسي. ونوقشت الاستثمارات في مجالات من قبيل الإسكان ورعاية الطفل وتنمية المهارات لصالح المرأة. وتم تسليط الضوء على عدة أمثلة للجهود المبذولة من أجل إنهاء العنف ضد المرأة، بما في ذلك ما يتعلق بالتصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد النساء والعنف المنزلي. وشدد المتكلمون على التحديات الخاصة التي تواجهها المرأة في حالات النزاع، وسلطوا الضوء على الالتزامات المتعلقة بالسلام والأمن.

٥ - وقدم المتكلمون دلائل على التقدم المحرز، على نحو ما يتضح مثلاً من تزايد عدد النساء في المناصب القيادية السياسية، والنسبة المتوفاة من الميزانيات الوطنية المخصصة للمبادرات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين ومعدل مشاركة المرأة في القوة العاملة. وأشار المشاركون إلى جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وممارسة الميزنة المراعية للمنظور الجنساني باعتبارهما من الوسائل الهامة لضمان المساواة وتعزيز التنفيذ المعجل لمنهاج العمل وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يراعي المنظور الجنساني.

٦ - وأكد المشاركون أن العمل مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الشعبية، عنصر رئيسي في استراتيجيات التنفيذ الناجحة. وأشار أيضاً إلى شراكات أصحاب المصلحة المتعددين والعمل في مختلف القطاعات، كما أشير إلى الشراكات الاستراتيجية بين مختلف الوكالات الحكومية وفيما بين مختلف الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ودعا عدة متكلمين إلى زيادة التواصل مع الشباب والفتيات ومع الشباب. ذلك أن إشراك الرجال والفتيات، وتعزيز مظاهر الذكورة الإيجابية والثقافة القائمة على المساواة بين الجنسين هي استراتيجيات حاسمة للتعجيل بتحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك في مجالي الصحة والتعليم.

٧ - وفي سياق الموضوع ذي الأولوية للدورة الثانية والستين للجنة، عرض المتكلمون أولوياتهم السياسية في مجالات من قبيل الإجراءات المراعية للاعتبارات الجنسانية في مجال تغير المناخ، ودور المرأة في الزراعة، وخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية، فضلا عن الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة. وأشار المشاركون إلى أهمية التصدي، على سبيل الأولوية، للأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز الذي تواجهه النساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق الريفية.

### الإسهامات المقدمة من أصحاب المصلحة للتعميل بالتنفيذ

٨ - سلط ممثلون عن مجموعات شتى من أصحاب المصلحة الضوء على الإجراءات الملموسة التي اتخذتها وستتخذها لتسريع الزخم وتحقيق نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠٢٠ في تنفيذ منهاج العمل وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو مراعى للاعتبارات الجنسانية.

٩ - وقد اضطلعت المنظمات الدولية والإقليمية بدور هام في رصد التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على الصعيدين العالمي والإقليمي. وتمخض العمل الذي تقوم به المنظمات الإقليمية من أجل جمع وتحليل البيانات عن اتخاذ إجراءات إقليمية في مجال السياسة العامة، على نحو ما يتضح في الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية. واعتبر المشاركون أن تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية، من خلال تبادل المعارف والمعلومات والممارسات الجيدة، يشكل أداة هامة لتسريع التنفيذ.

١٠ - وأشار المتكلمون إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تؤدي دورا حيويا في تعزيز واحترام حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات، نظرا لمركزها المستقل وخبرتها ومعرفتها المباشرة بحالة حقوق الإنسان في السياقات الوطنية. وبإمكان هذه المؤسسات أن تسخر ولاياتها لدعم التعميل بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين، من خلال رصد تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، والتشجيع على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويمكن أن تساهم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال لجنة وضع المرأة في زيادة التعميل بالتنفيذ.

١١ - ورأى المشاركون أن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات والآليات الخاصة تساهم في تنفيذ الالتزامات في مجال خبرة ولاياتها كلها. أما التقارير المواضيعية التي تعدها الجهات المكلفة بولاية في إطار الإجراءات الخاصة، مثل الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، فإنها تدعم عمل مجلس حقوق الإنسان في دوره المتمثل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأكد المتكلمون أيضا على أن التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وعن الجهات المكلفة بولاية في إطار الإجراءات الخاصة، من قبيل توصيات المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، كفيلة بأن تضيف زخما إلى عملية التنفيذ.

١٢ - وسلط المشاركون الضوء على الدور المهم الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة الوكالات التي يوجد مقرها في روما، في دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تمكين النساء والفتيات الريفيات، بسبل منها دعم تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. وسيساهم تنفيذ خطة العمل الجنسانية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، في تعزيز نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في قضايا من قبيل تدهور الأراضي.

١٣ - وشدد المتكلمون كذلك على أن المنظورات الجنسانية يجب أن تُدمج في عمل المنظومة بأكملها، ودعوا في هذا الصدد منظومة الأمم المتحدة إلى العمل بقدر أكبر من التعاون في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، لا سيما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، من أجل تحقيق نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، شدد المشاركون على أن تعزيز التفاعل بين الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يمكن أن يدعم التنفيذ المعجل عن طريق صياغة استجابات منسقة للتحديات والتحديات المستمرة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.